مجلة كلية التربية

بحث بعنوان:

تحديات تطوير مدارس اللغات بدمياط من وجهة نظر مديريها

بحث مستل من رسالة ماجستير

تخصص (أصول التربية)

إعداد

الباحث/ تامر كمال الزيني

باحث ماجستير بقسم أصول التربية

الأستاذ الدكتور/ علي صالح جوهر

أستاذ التخطيط التربوي المتفرغ

بكلية التربية– جامعة دمياط

وعميد كلية التربية النوعية الأسبق

١٤٤٥هـ – ٢٠٢٣م

تحديات تطوير مدارس اللغات بدمياط من وجهة نظر مديريها

مستخلص البحث

هدف البحث الحالي إلى الكشف عن تحديات تطوير مدارس اللغات بدمياط من وجهة نظر مديريها، وتحديد متطلبات تطويرها. استخدم البحث منهج البحث الوصفي، واستخدم المقابلة كأداة للبحث، وطبقت على عينة عددها (٣٠) من مديري مدارس اللغات بمحافظة دمياط، وتوصلت نتائج البحث إلى وجود تحديات تحول دون تطوير مدارس اللغات بمحافظة دمياط، وأهمها: تهميش واستبعاد مديري المدارس الثانوية وأعضاء الإدارة المدرسية من لجان التطوير بالوزارة، كثرة مهام ومسئوليات أعضاء الإدارة المدرسية، تقليدية الأنماط الإدارية وأساليب العمل المطبقة بالمدرسة الثانوية للغات، قلة الموارد المالية بالمدارس المخصصة لتطوير العملية التعليمية، ضعف الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لوضع استراتيجية إجرائية لتطوير مدارس اللغات، ضعف البنية الأساسية التكنولوجية والمعلوماتية، وجود عجز في عدد المعلمين في العديد من المدارس الثانوية للغات، الانفلات الأخلاقي للطلاب، كما توصلت نتائج البحث إلى أهم متطلبات تطوير مدارس اللغات بمحافظة دمياط ومنها: إعطاء المزيد من الصلاحيات لمدير المدرسة لجعل المدرسة جهة اتخاذ قرار وليس تنفيذ فقط، وضع أنظمة تقييم عادلة يقيم فيها المدير المعلمين على ما تم تحقيقه من إنجاز، الاعتماد على التقنية الحديثة في توجيه الموارد واستثمارها، توفير المعلومات والبيانات الموجهة نحو حل المشكلات الحالية أو المحتملة، تنمية قيم العمل الجماعي وتعزيز الإبداع ع وتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العمل، وضع أنظمة متابعة صارمة تحد من الانفلات الأخلاقي للطالب.

الكلمات المفتاحية: تطوير – مدارس اللغات

Challenges of developing language schools in Damietta from the point of view of their principals

Abstract

The current research aimed to reveal the challenges of developing language schools in Damietta from the point of view of their principals, and to determine the requirements for their development. The research used a descriptive research approach, and the interview was used as a research tool. It was applied to a sample of (30) language school principals in Damietta Governorate. The results of the research revealed that there are obstacles that prevent the development of language schools in Damietta Governorate, the most important of which are: Marginalization and exclusion of secondary school principals and members of the school administration from the Ministry's development committees, the large number of tasks and responsibilities of school administration members, the traditional administrative patterns and work methods applied in the secondary school of languages, the lack of financial resources in schools allocated to developing the educational process, the weakness of the human and material capabilities necessary to develop a procedural strategy for developing schools. Languages, weak technological and information infrastructure, a shortage of teachers in many language secondary schools, moral turmoil among students, The results of the research also reached the most important requirements for developing language schools in Damietta Governorate, including: giving more powers to the school principal to make the school a decision-making body and not just implementing, establishing fair evaluation systems in which the principal evaluates teachers on their achievements, relying on modern technology to guide students. Resources and their investment, providing information and data directed towards solving current or potential problems, developing the values of teamwork, enhancing creativity and developing positive attitudes towards work, and establishing strict follow-up systems that limit student moral turmoil.

Keywords: Development, Language schools.

مقدمة:

تواجه الأنظمة التعليمية في الآونة الأخيرة تحديا كبيرا، يتمثل في تحسين جودة التعليم للتفاعل مع التغيرات التي فرضت إعادة النظر في فلسفة النظم التعليمية أهدافها، والتحدي المعاصر هو تطوير التعليم وضمان جودته والارتقاء بميزته التنافسية.

ومع إطلالة القرن الحادي والعشرين أصبح الاهتمام بالتعليم سبيل الأمم نحو التقدم والرقى ويشهد العالم ازدهارا نتيجة للتقدم التكنولوجي والمنافسة الدولية المتنامية، وبناء على ذلك تسعى كافة الدول من خلال برامجها التعليمية إلى أن تعدل أوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بحثاً عن الأفضل (جوهر، ٢٠٠٣، ص ٣).

وبناء على ذلك تسعى الكثير من الدول لتطوير نظمها التعليمية لتحقق مزيدا من الجودة والتميز ولتتناسب مع طموح أبناء هذه الدول ومع التطور العلمي والتكنولوجي العالمي، وفى هذا الشأن فإن الرغبة في تطوير النظام التعليمي ترتبط عادة برغبة أبناء الوطن وبالتالي لابد من رؤية واضحة لتحقيق ذلك (جوهر والباسل، ٢٠١٥، ص ١).

وتمثل مدارس اللغات صيغة ترتبط بتطوير التعليم، وهذه المدارس لا يجب إغفالها من البحوث، بل يجب العمل على تطويرها وتحديد الصعوبات التي تواجهها وعلاجها. وتبدأ مدارس اللغات من رياض الأطفال حتى نهاية المرحلة الثانوية، وتؤكد على تدريس العلوم والرياضيات باللغة الأجنبية (عبيدة، ٢٠١٢، ص ٩٩).

وقد أشارت دراسة بريفو وآخرين Prevoo et al. (2016) إلى دور مدارس اللغات في تنمية أفراد المجتمع ودورها في رفع كفاءة المخرجات التعليمية، وفي مواجهة متطلبات المجتمع، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن اتقان اللغة يرفع من كفاءة المجتمع. والتأكيد على دور مدارس اللغات في رفع كفاءة مخرجات التعليم.

وتنفرد جمهورية مصر العربية بإنشاء مدارس لغات تجريبية رسمية تهدف إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص واعتبار تعلم اللغات حقا لكل مواطن، والمتتبع لنظام تعليم اللغات في مصر على مر السنين يجد أنها احتضنت كثيرا من الثقافات التي تنقلها هذه اللغات دون أن تذوب فيها الثقافة المصرية بل كانت مصر دائما تلجأ إلى الانفتاح الثقافي، كما تتضح أهمية هذه المدارس كونها تسهم في النمو والتنمية عن طريق تزويد الأفراد بالاتجاهات الملائمة للإنتاج، وتزويد الأفراد بالمعلومات المادية وبطرق حل المشكلات التي تمكن الفرد من تطبيقها في ميادين عمله. وتنفرد المدارس التجريبية الرسمية للغات بأهمية خاصة تمثلت في عدة أمور منها اشتراك بعض المدارس التجريبية الرسمية للغات المنتسبة لليونسكو في المؤتمرات الدولية، وأن هذه المدارس تقدم خدمات تعليمية وتربوية لشريحة كبيرة من المجتمع، وتشمل هذه المدارس جميع مراحل التعليم قبل الجامعي في مدارس واحدة مما يخفف التوتر والقلق عند أولياء الأمور (علي، ٢٠١٦، ص ١٥٩).

وبالإشارة إلى ما تناولته دراسة جوهر (٢٠١٩) من متطلبات بناء مؤشرات التميز بمدارس التعليم الثانوي العام بمحافظة دمياط. والتي جاءت نتائجها مؤكدة على ضرورة إعطاء الحرية الكاملة للقيادات لعمل ما يرونه في مصلحة العمل من خلال منحهم الصلاحيات الكافية للتحفيز والمكافأة. كما أوصت باتباع مبدأ اللامركزية عند وضع البرامج والمقررات الدراسية وذلك مراعاة للاختلافات البيئية، وتفويض السلطة للإدارة المدرسية مما يسهل قيامها بالأعمال الإدارية.

فإنه يتضح من ذلك ضرورة منح الصلاحيات والسلطات الكافية لمديري المدارس، وضرورة التوجه نحو مبدأ اللامركزية في إدارة المدارس، كما يجب السعي نحو تطوير المدارس، ولا سيما مدارس اللغات.

ومن هنا يسعى البحث الحالي إلى التعرف على تحديات تطوير مدارس اللغات بمحافظة دمياط ومتطلبات تطويرها من وجهة نظر مديريها.

مشكلة البحث:

مع تردي أوضاع كثير من المدارس الرسمية وانخفاض مستوى اللغات بها طلب كثيرون بتغيير نظم وأساليب التدريس بالمدارس. وعلى الرغم من جهود الدولة في تطوير التعليم قبل الجامعي إلا أن هذا التطوير ما يزال يشوبه عدد من المآخذ التي تضعف من حجم الجهود المبذولة؛ ومنها: ضعف الثقة في الركن الأساسي في عملية التعليم وهو المعلم، ووجود قصور في البرامج التدريبية المقدمة للمعلمين، والضعف في استخدام التقنيات التكنولوجية في العملية التعليمية بالشكل المطلوب، هذا بالإضافة إلى ضعف ثقة بعض فئات المجتمع في مؤسسات التعليم الرسمية، وربما هذا ما جعل المدارس التجريبية المتكاملة في حاجة دائمة لبذل جهد أكبر لترفع عنها النظرة التي غالبا ما تنسحب عن المدراس الرسمية الحكومية. ويعاني معلم المدراس التجريبية للغات وبرامج تنميته من قصور وضعف وتخبط منشأة غموض القرارات الوزارية المنظمة لعمل تلك المدارس وعدم وجود خطة تدريبية بالوزارة نظرا لتبعية تلك المدارس لإدارة التجريبيات بالمديرية (سليمان، ٢٠١٣، ص ٦٨٢).

وقد أشارت دراسة أبو النور (٢٠١٧) إلى وجود مجموعة من المعوقات تحول دون تطوير مدارس اللغات منها: مقاومة البعض للتغيير والتمسك بالأساليب التقليدية في العمل، ضعف البنية التحتية اللازمة للتطوير، وكان من أهم توصيات هذه الدراسة ضرورة دعم الإدارة العليا لسياسة التطوير بهذه المدارس، وتوفير استراتيجية واضحة لعمليات التحسين، توفير بيئة عمل تتوافر فيها العوامل الأساسية للتطوير، وتوفير الإمكانات المالية والفنية اللازمة للتطوير.

كما تواجه مؤسسات التعليم في ظل المتغيرات المعاصرة والتحولات الدولية ضغوطًا كبيرة ومتزايدة من أجل المشاركة في المنافسة العالمية من خلال تجويد مخرجاتها وتقديم الخدمات للمستفيدين بكفاءة عالية وبأقل تكلفة وفي أسرع وقت (خليل، ٢٠١٧، ص ١٢٤).

وبتشخيص الوضع الراهن للتعليم بصفة عامة في مصر يلاحظ أنه يعاني من نقاط ضعف عديدة يمكن تلخيص بعضها كما يلي (وهبة وزيدان وعلي، ٢٠٢٠، ص ٢٦١):

١. ارتفاع نسبة المعلمين غير التربويين بالمدارس.
٢. التغيير المستمر في السياسات المتعلقة بنظام التعليم.
٣. ضعف التخطيط للبرامج التدريبية للمعلمين.
٤. قصور المنهج في تنمية المهارات الحياتية للمتعلمين، وتقديم حلول للقضايا والمشكلات المعاصرة.

وقد أشارت دراسة عبد النعيم (٢٠٢٠) إلى أنه بالنظر إلى واقع التعليم في مصر تبين وجود العديد من المشكلات التي تعوق تطوير التعليم المدرسي، ومنها: قلة المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وارتفاع معدلات الحرمان من فرص التعليم لفئات الفقراء ومحدودي الدخل، بالإضافة إلى أن التعليم الحكومي لا يمثل مصدرا في السوق الداخلية والخارجية نظرا لضعف إمكانيات التعليم والتعلم به، وسيادة التلقين والحفظ حتى في تدريس العلوم والرياضيات، وأن هناك حقائق ومعلومات ثابتة مطلقة لا تقبل المناقشة أو التحليل أو التبديل.

وأشارت دراسة سليمان (٢٠٢٢) إلى أن هناك معوقات تحول دون تطوير المدارس في مصر، ومنها: معاناة مصر من القوة غير المتعلمة التي تشكل ثالث أخطر مشكلة بعد التمويل ونقص الكفاءة، وانخفاض كفاءة النظام التعليمي وانخفاض كفاءة التدريب والتطور التكنولوجي والابتكار، وافتقار المناهج إلى مهارات القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلى أن إصلاحات السياسة التعليمية التي تم تنفيذها أقل من مستوى الطموحات على المستوى النظري، وليست بالكفاءة المطلوبة لإحداث التغيير والتطور.

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

ما أهم تحديات تطوير مدارس اللغات في محافظة دمياط من وجهة نظر مديريها؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١.ما الإطار التاريخي لمدارس اللغات؟ وما مراحل تطورها في مصر؟

٢.ما الواقع الحالي لمدارس اللغات في مصر؟

٣.ما أهم ملامح تطوير مدارس اللغات في مصر؟

٤.ما أهم متطلبات تطوير مدارس اللغات في محافظة دمياط من وجهة نظر مديريها؟

٥.ما أهم التوصيات المقترحة لتطوير مدارس اللغات في محافظة دمياط؟

أهداف البحث:

هدف البحث الحالي إلى تحديد أهم تحديات تطوير مدارس اللغات في محافظة دمياط من وجهة نظر مديريها، وذلك من خلال:

١.التعرف على الإطار التاريخي لمدارس اللغات ومراحل تطورها في مصر.

٢.الكشف عن الواقع الحالي لمدارس اللغات في مصر.

٣.معرفة أهم ملامح تطوير مدارس اللغات في مصر.

٤.تحديد أهم متطلبات تطوير مدارس اللغات في محافظة دمياط من وجهة نظر مديريها.

٥.تقديم بعض التوصيات المقترحة لتطوير مدارس اللغات بمحافظة دمياط.

أهمية البحث:

يستمد البحث الحالي أهميته مما يلي:

١.قد يسهم البحث في تحقيق التميز في الأداء على مستوى مدارس اللغات المصرية وهذا الأمر ينبغي الاهتمام به لأنه سبب من ضمن أهم أسباب جودة التعليم والارتقاء به.

٢.تعدد المستفيدين من الدراسة، وهم: القائمين على وضع صياغة للسياسات التعليمية، القائمين على مشروعات تطوير التعليم المصري، مدارس اللغات المصرية سواء الحكومية أو الخاصة.

منهج البحث:

استخدم البحث الحالي منهج البحث الوصفي حيث إنه أكثر ملاءمة لطبيعة الدراسة وأهدافها فهو منهج يقوم علي جمع أوصاف دقيقة مفصلة عن الظاهرات الموجودة بقصد استخدام المعلومات والبيانات لوضع خطط أكثر ذكاء لتحسين الأوضاع والعمليات الاجتماعية والتربوية.

محاور البحث:

يتم الإجابة عن أسئلة البحث، وتحقيق أهدافه وفق المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار التاريخي لمدارس اللغات ومراحل تطورها في مصر.

المحور الثاني: الواقع الحالي لمدارس اللغات في مصر.

المحور الثالث: أهم ملامح تطوير مدارس اللغات في مصر.

المحور الرابع: الإطار الميداني للبحث.

المحور الخامس: أهم التوصيات المقترحة لتطوير مدارس اللغات بمحافظة دمياط.

المحور الأول: الإطار التاريخي لمدارس اللغات ومراحل تطورها في مصر

شهدت مصر تغيرات هائلة في التسعين عاما الماضية، من مورد مستعمر للقطن في مطلع القرن الحالي إلى الدولة ذات النفوذ الإقليمي. ولعل أحد أسباب هذه التغييرات هو زيادة استخدام اللغة الإنجليزية بواسطة المواطنين والمؤسسات المصرية؛ حيث إن تطور اللغة الإنجليزية يوازي، من نواح كثيرة، تطور هوية مصر كدولة حديثة. لقرون، كانت مصر يحكمها أجانب، سواء كانوا من اليونانيين أو الفرس أو البريطانيين أو العثمانيين أو الفرنسيين. كغزاة، كان الفرنسيون بقيادة نابليون أول من قدم لغة أوروبية رئيسة. ومع ذلك، كان لذلك تأثير ضئيل على هيمنة اللغة العربية بين الجماهير. إلى أن جاء محمد علي، الذي يلقب ب "أبو مصر الحديثة"، وقام بسياسات أدت إلى توسيع استخدام اللغات الغربية. (Ille & Peacey, 2019, P 106)

فقد افتتح محمد علي أول مدرسة لغات حديثة في مصر، حيث كانت اللغات الأجنبية الثلاث هي التركية والفارسية والإيطالية. ومع إيلاء المزيد والمزيد من الاهتمام لأوروبا كنموذج للتحديث، أصبحت الإنجليزية والفرنسية تدرس على نطاق واسع في المدارس المصرية. وبحلول الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، أصبحت الفرنسية اللغة الأجنبية "العليا" في مدارس اللغات المصرية (Sobhy, 2012, P57).

وقد تم افتتاح المزيد من المدارس الأجنبية في مصر في خمسينيات القرن التاسع عشر بسبب التدفق المقابل من رجال الأعمال والمدرسين الأوروبيين، إلى جانب التطورات مثل قناة السويس، ووجود مجتمع أوروبي مغترب يزيد على (٨٠٠٠٠) بحلول عام (١٨٦٥) حتى فترة طويلة من سبعينيات القرن التاسع عشر، كان للإنجليز دور ثانوي كلغة أجنبية في مصر. في ذلك العقد، تمت مراجعة النظام التعليمي المصري ليشمل تعليم اللغة الأجنبية الإلزامي، وكانت اللغة الإنجليزية مجرد خيار واحد بين الفرنسية والتركية والألمانية والإنجليزية (Hyde, 2013).

تغير وضع اللغة الأجنبية في مصر بعد بدء الاحتلال البريطاني عام (١٨٨٢م)، فقد بدأت اللغات الفرنسية والتركية في التراجع بسرعة، حيث حققت اللغة الإنجليزية مكاسب كبيرة في المدارس الحكومية التي كانت تحت الاحتلال البريطاني. وبين الحربين العالميتين، بذل البريطانيون جهودا متضافرة لتوسيع نطاق تأثير تعليم اللغة الإنجليزية في المدارس المصرية حيث كانت وظائف الخدمة الحكومية تعتبر "مكافأة" لأولئك الذين تعلموا اللغة الإنجليزية في المدارس. وقد بذلت إدارة التعليم العام التي تسيطر عليها بريطانيا جهودا متضافرة لتدريس جميع مواد المدارس الثانوية باللغة الإنجليزية، باستثناء دروس اللغة العربية وبعض الرياضيات. وقد استمر استخدام اللغة الإنجليزية في نطاق أوسع في المدارس العامة بعد تأميم مدارس اللغات الأجنبية في عام (١٩٣٤م)، وبعد ثورة (٢٣ يوليو ١٩٥٢م) خلال فترة حكم جمال عبد الناصر. كما ساهمت اتفاقية كامب ديفيد عام (١٩٧٩م) مع الرئيس السادات في تطوير وزيادة مدارس اللغات والإقبال على تعلم اللغة الإنجليزية (Malgorzata, 2012).

ونشأت مدارس اللغات التجريبية في مصر سنة ١٩٧٧/ ١٩٧٨ بموافقة قسم التشريع بمجلس الدولة بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٧٨ بإعطاء الحق للوزير بإنشاء مدارس حكومية بمصروفات، وعليه صدر القرار الوزاري رقم (٩٧) بتاريخ ٥/ ٦/ ١٩٧٧ باعتبار مدارس اللغات مدارس تجريبية وذات طبيعة خاصة تقوم بتطبيق التدريب التربوي وتطوير وتحديث المناهج الدراسية والتوسع في اللغات الأجنبية، وتخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم (أبو زيد، ٢٠٠٣، ص. ٤).

ومن جانب آخر أخذت المدارس التجريبية الرسمية للغات تنتشر بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية كمدارس مشتركة تهدف إلى إتاحة الفرصة لتجريب وتطبيق المناهج والطرق التربوية والتنظيمات الإدارية الحديثة تمهيدا لنشرها وتعميمها، كما أنها تمكن هيئات التدريس بكليات التربية من تجريب نظريات التربية والإدارة تجريبا ميدانيًّا وتقويم نتائجها، بالإضافة إلى إتاحة الفرص إلى رجال التعليم للوقوف على أحدث ما

يتم في مجالات التجديد والتحديث التربوي، كما مكنت تلك المدارس، بالإضافة إلى ما سبق من تحقيق أهداف التعليم قبل الجامعي التي وردت في قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ (وزارة التربية والتعليم، ١٩٧٨/ ١٩٧٩).

وفي ظل التحديات التي تفرضها العولمة والثورة المعلوماتية وفي ضوء التعليم من أجل التميز، والتميز للجميع عملت وزارة التربية والتعليم على إتاحة تكافؤ الفرص التعليمية والتعليم اللغات لغير القادرين على نفقات التعليم الخاص واعتبارها حقًا ضروريًّا لكل المواطنين (سليمان، ٢٠١٣، ص ٦٩٥).

ولقد لاقت بعض المدارس إقبالاً شديدا من أولياء الأمور أنها تنافس مدارس اللغات الخاصة وتخضع لإشراف الحكومة بجانب أنها تعد مجمع مدارس تشمل المراحل التعليمية الأربعة، كما أنها تخدم الطبقة المتوسطة، وطبقة محدودي الدخل؛ مما يساعد على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في تعلم اللغات وممارسة الأنشطة التربوية وتقديم الخدمات مقابل رسوم بسيطة إذا قورنت برسوم ومصروفات مدارس اللغات الخاصة (حسن، ٢٠٠٢، ص ٥٣).

ولتحسين الأداء بالمدارس التجريبية الرسمية للغات، وحرصا من الوزارة على النهوض بمستواها التعليمي والتربوي تم تخصيص نسبة ٤٠% من بند خدمات التجريب لإنشاء مركز تدريب لمعلمي هذه المدارس اكتمل إنشاءه عام ١٩٩٦)، وتعد التنمية المهنية المستمرة للعاملين بالمدارس التجريبية للغات من أهم آليات تحسين كلًا من الأداء التنظيمي والفردي على مستوى المدرسة، وفيها يتم توجيه معلمي المدرسة نحو دعم وبناء قدرة المدرسة على التغيير وإعداد مجتمع متطور، بالإضافة إلى تطوير بنية معرفية مشتركة (عيسوي، ٢٠١١، ص ٢).

المحور الثاني: الواقع الحالي لمدارس اللغات في مصر

ينظم العمل بالمدارس الرسمية للغات في مصر وفقاً للقرار الوزاري رقم ٢٨٥ بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٨ بشأن المدارس الرسمية للغات والمدارس الرسمية المتميزة للغات والذي نص على الآتي (وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٢٨٥ بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٨):

١)يتم تغير مسمى المدارس التجريبية للغات والمدارس التجريبية المتميزة للغات إلى المدارس الرسمية للغات والمدارس المميزة.

٢)أهداف المدارس الرسمية للغات: تهدف المدارس الرسمية للغات والمدارس المميزة بالإضافة إلى تحقيق أهداف التعليم قبل الجامعي:

أ. التوسع في دراسة اللغات الأجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة.

ب. التوسع في استخدام الأساليب والوسائل التكنولوجية الحديثة لتطوير العملية التعليمية.

ج.التوسع في ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية والعلمية وغيرها من الأنشطة.

د. اقتراح المشروعات التي تؤدي إلى الترابط بين المدرسة والمنزل والبيئة والمدارس الأخرى في ذات المرحلة التعليمية.

هـ.رعاية الموهوبين والمتفوقين في جميع المجالات والاهتمام بهم.

و. الاهتمام بترسيخ القيم الروحية والتربوية والأخلاقية وتعميق الولاء للوطن والمواطنة.

٣)نظام الدراسة: تبدأ الدراسة بهذه المدارس بمرحلة رياض الأطفال ومدتها عامان دراسيان تليها مرحلة التعليم الأساسي ثم المرحلة الثانوية ويشترط الآتي:

ز. لا يجوز أن يزداد عدد التلاميذ في الفصل الواحد في المدارس الرسمية للغات بأي مرحلة من المراحل المختلفة عن ستة وثلاثين تلميذاً كما لا يجوز أن يزيد عدد التلاميذ في الفصل الواحد في المدارس المتميزة عن تسعه وعشرين تلميذاً.

ح.تسير الدارسة في هذه المدارس بنوعيها على نظام اليوم الكامل يتوسطها فترة راحة مع شغل فراغات اليوم بأنواع الأنشطة والرياضية والفنية والثقافية والاجتماعية ذات القيمة التربوية للطلاب تحت إشراف المعلمين والأخصائيين.

وتتحدد أهداف مدارس اللغات المصرية في تعليم اللغات الأجنبية واكتسابها منذ مرحلة رياض الأطفال، واستخدام تكنولوجيا وطرق التدريب المرئية والسمعية، والتنوع في مهارات استخدام اللغة من استماع وتحدث وقراءة وكتابة، وتنمية شخصية الطالب من النواحي الوجدانية والمهارية والمعرفية والروحية بالإضافة إلى القيم والأخلاق، واستخدام الأنشطة المتنوعة التي تصقل الطالب بمهارات حياتية، توفير الرعاية الصحية والتغذية وإعداد مواطن صالح قوي البنية، والتأكيد على المواطنة، وترسيخ القيم القومية، واختيار المواد العلمية والمناهج الدراسية التي تساعد الطالب على التسلح بالعلم ومواكبة التطوير والتغيير الذي يواجه المجتمع المصري، وإعداد المواطن المصري الصالح للحياة العملية والتكيف مع الأوضاع الاجتماعية ومواجهة التحديات التي يفرضها عصر التطور والثورة المعلوماتية، بالإضافة إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بهدف اعتبار تعلم اللغات الأجنبية واكتسابها حق لكل مواطن باختلاف الجنس والنوع والديانة والظروف الاقتصادية (وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٧٦ بتاريخ ١٧/ ٤/ ١٩٧٩).

وتعمل مدارس اللغات التجريبية المتكاملة في مصر في إطار الإدارة الذاتية للمدرسة والتي تضمن تحقيق الإصلاح المدرسي وإبقاء المعلم أكثر قربا من الطالب، وتمكينه من اتخاذ قرارات أكثر فاعلية (ساويرس، ٢٠٠٣، ص. ٥).

وفي إطار خطة تطوير المدارس التجريبية الرسمية للغات سعى المسئولون في وزارة التربية والتعليم إلى الحصول على منح تعليمية فبدأت فكرة مشروع المدارس الأكثر تنافسية وتطورت الفكرة بظهور مدارس التجريبية المتكاملة النموذجية باعتبارها أحد أوجه التطوير والتحديث لمدارس اللغات الحكومية التي تتوسع في دراسة اللغات

الأجنبية مع تحقيق أهداف التعليم العالي، وتقديم خدمات متميزة مقابل رسوم أعلى من المدارس اللغات الحكومية وأقل في نفس الوقت من مصروفات مدارس اللغات الخاصة (عيسوي، ٢٠١١، ص ٥).

وتهدف مدارس اللغات التجريبية المتكاملة إلى دراسة اللغات الأجنبية بالإضافة إلى المناهج الرسمية المقررة، والتوسع في استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة لتطوير العملية التعليمية، ورعاية الموهوبين والمتفوقين في جميع المجالات، والتوسع في ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية، والاهتمام بترسيخ القيم الروحية والتربوية والأخلاقية وتعميق الولاء للوطن (عيسوي، ٢٠١١، ص ١١٢).

المحور الثالث: أهم ملامح تطوير مدارس اللغات في مصر

أولاً: دواعي تطوير مدارس اللغات في مصر

مع ظهور التقنيات الحديثة وتوظيفها في العملية التعليمية، كان لابد من إعداد أفراد يستطيعون التفاعل مع معطيات عصر المعرفة وتغيراته، فأصبح المعلم الذي يعتبر أحد المحركات الهامة في العملية التعليمية المرشد الإيجابي لطلابه في التعامل مع متغيرات التكنولوجيا الحديثة والمراقب الفعال لسير العملية التعليمية من خلال تلك التقنيات الحديثة، كذلك لابد من ضرورة تفعيل دور التعليم في مصر بما يواكب أهم التطورات العالمية والتحسين التربوي في العملية التعليمية، من حيث مناهج التعليم، والمتعلم، والمعلم، البيئة التعليمية، التقويم، والاستفادة من التحولات الاقتصادية والمعرفية والتكنولوجية وتوظيفها لإحداث إصلاحات جوهرية في هيكل النظام التعليمي ليتمكن من مسايرة التطورات المعرفية والتكنولوجية (الخطيب، ٢٠٢٠، ص. ٩١).

كما تعددت أسباب تطوير مدارس اللغات في مصر، ومنها ما يلي (رشدي وإسماعيل، ٢٠١٢، ص. ٩٣؛ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١١، ص. ٥٨):

١. تفشي الدروس الخصوصية.
٢. ترشيد الإنفاق على الكتب الدراسية.
٣. علاج التسرب من التعليم.
٤. مشكلات المعلمين ومنها ضعف المشاركة في صنع القرارات التعليمية، وخاصة في موضوعات المناهج الدراسية للطلاب، والميزانية المدرسية، واختيار المعلمين الجدد للمدرسة.
٥. ضعف مكانة المعلم، سواء على مستوى النظام التعليمي أو على المستوى المجتمعي.
٦. عدم معرفة المعلم لمبررات وأسباب التغيير والتجديد.
٧. زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم وعدم كفاية الإمكانات المادية المتاحة.
٨. ضعف المستوى الأكاديمي للطلاب وعدم ملاءمة المخرجات التعليمية لمتطلبات المجتمع.

ثانيا: سبل تطوير مدارس اللغات في مصر

تتمثل سبل تطوير مدارس اللغات بمصر في الآتي (سليمان، ٢٠٢٢، ص ص. ١٧٦- ١٧٧):

١. توفير بنية تحتية قوية داعمة للتعليم مع مراعاة الفروق الفردية للطلاب.
٢. جعل التعليم أكثر مرونة واستجابة لاختيارات الطالب.
٣. سير السياسة التعليمية المنظمة للتعليم على رؤية واضحة.
٤. استخدام الأساليب الحديثة في كليات التربية لإعداد المعلمين.
٥. تدريب المعلمين على استخدام التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها في عملية التدريس.
٦. تفعيل دور المجتمع المحلي في رسم السياسة التعليمية للتعليم.
٧. تحويل المدرسة إلى وحدة منتجة قادرة على تمويل نفسها ذاتيا.
٨. زيادة الإنفاق على التعليم.

٩.تغيير طريقة تقييم الطلاب من الحفظ والتلقين إلى التفكير الإبداعي والابتكار.

ثالثًا: أهم مبادرات تطوير مدارس اللغات في مصر

من أهم مبادرات تطوير التعليم في مصر بصفة عامة ومدارس اللغات بصفة خاصة ما يلي:

١)تطبيق الإدارة الإلكترونية

يعد تطبيق الإدارة الإلكترونية في التعليم المصري نقله نوعية للعمل الإداري يهدف إلى التغيير في المؤسسات التعليمية يؤدي بدوره إلى رفع كفاءة الأداء للعاملين، وأيضا تنمية مهارات الإبداع والابتكار والعمل بروح الفريق التعاوني، ويمتازون بكفايات تساعدهم في تكوين رؤية واضحة عن ماهية التغيير ودوافعه وعملياته ونواتجه والاستجابة بشكل أفضل لمتطلباته، ولكي يتحقق ذلك يتطلب هياكل تنظيمية مفتوحة؛ لأن الانفتاح يضمن نوعا من تدفق العمل، وهذا التدفق مطلب ضروري من مطالب العمل الإلكتروني. ويهدف تطبيق الإدارة الإلكترونية في التعليم إلى (محمد، ٢٠٠٩، ص ص. ٣٥- ٣٦):

١.توصيل خدمة تعليمية متميزة لأولياء الأمور والمهتمين بالعملية التعليمية بالشكل والأسلوب الأمثل.

٢.دعم صنع واتخاذ القرار التربوي.

٣.تمكين الإدارة المدرسية من تسجيل وحفظ البيانات الخاصة بالطلاب والمعلمين لسرعة إنجاز العمل واتخاذ القرار.

٤.تسهيل عملية نشر وتبادل المعلومات حول العملية التعليمية والنظام التعليمي في الداخل والخارج.

إن الدولة المصرية تعمل على إحداث التطوير المستمر في العملية التعليمية، وذلك من خلال توفير الكوادر التعليمية المناسبة، وتوفير الإمكانات المادية والتكنولوجية، بالإضافة إلى اهتمامها بالعنصر البشري القائم على إدارة هذه المنظومة

التعليمية من خلال الاتصال الإداري الفعال مع المسئولين عن التعليم، وكذلك الاتصال مع المجتمع المدني الذي يقدم العون في تطوير هذه المنظومة التعليمية. من هذا المنطلق كان الاهتمام بتطوير أنماط الإدارة القائمة على التعليم لأنماط إدارية متطورة تواكب المستجدات التكنولوجية الراهنة، حيث تبنت عديد من المؤسسات التعليمية مدخل الإدارة الالكترونية باعتباره نمطًا جديدا من أنماط الإدارة ترك آثاره الواسعة على المؤسسات التعليمية ومجالات عملها وعلى الإدارة واستراتيجياتها ووظائفها, والواقع أن هذه التأثيرات لا تعود فقط إلى البعد التكنولوجي المتمثل بالتكنولوجيا الرقمية, وإنما أيضا إلى البعد الإداري المتمثل في تطور المفاهيم الإدارية التي تراكمت لعقود عديدة من الزمن (المهدي، ٢٠٢٢، ص. ٥٥٦).

٢)بنك المعرفة المصري

سعت وزارة التربية والتعليم إلى دعم وتطوير التعليم عن طريق بنك المعرفة المصري الذي يعد أكبر مجموعة في العالم من الموارد التعليمية المتاحة عبر الإنترنت ويمكن للطلاب والمعلمين الوصول إلى موارد البنك عن طريق بوابة الطلاب والمعلمين التي تحتوي على العديد من الكتب الخاصة بالمقررات الدراسية، ومئات الآلاف من الفيديوهات والصور الحقيقية والتخيلية لتبسيط استيعاب العلوم من قنوات ناشيونال جيوجرافيك التعليمية وقناة Discovery Education، ويعد كل من Curriculum Connect و Web Ed TV أدوات جديدة مخصصة للطالب المصري يمكنه من خلالها مشاهدة التليفزيون التعليمي عبر الإنترنت في أفضل صورة، ويمكنه الاستمتاع بتجربة التعلم من خلال مقاطع الفيديو، والصور والعروض التفاعلية، وملفات الصوت، والمقالات النصية الممتعة (محمد، ٢٠٢٠، ص. ١٥١).

ويهدف بنك المعرفة المصري إلى نشر الوعي والمعرفة بين أفراد الشعب والارتقاء بجودة التعليم من خلال تبسيط العلوم الأساسية، وتعزيز جهود البحث العلمي،

و الارتقاء بمخرجات البحث العلمي إلى مستوى التنافسية الدولية (محمد، ٢٠٢٠، ص. ١٥٨).

ويعد بنك المعرفة المصري أحد المكتبات العملاقة التي تحتوي على ملايين الكتب، والأبحاث والمصادر المعرفية والتعليمية التي يمكن الحصول عليها بشكل مجاني يتيح للطلاب الدخول والإبحار من خلاله في مصادر معرفية متنوعة (خليفة، ٢٠١٩، ص. ٧).

٣)التوجه نحو تهيئة المدارس للاعتماد التربوي

تهدف تهيئة المؤسسات التعليمية للاعتماد التربوي إلى ما يلي (عبد النعيم، ٢٠١٤، ص ص. ٥٢٤-٥٢٥):

١.نشر الوعي بثقافة الجودة ورفع مستوى ثقة المجتمع في نتائج ومخرجات المؤسسات التعليمية.

٢.التنسيق مع المؤسسات التعليمية بما يكفل الوصول إلى منظومة متكاملة من المعايير وقواعد مقارنات التطوير.

٣.قياس الأداء استرشادا بالمعايير الدولية وبما لا يتعارض مع هوية الأمة.

٤.دعم القدرات الذاتية للمؤسسات التعليمية للقيام بالتقويم الذاتي طبقًا للمعايير القومية للتعليم.

٥.توكيد الثقة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في جودة مخرجات العملية التعليمية.

٦.تيسير تطوير وتطبيق معايير مرجعية قومية للبرامج الأكاديمية.

٧.تعزيز بناء القدرات في مجال ضمان الجودة.

٨.التقويم الشامل للمؤسسات التعليمية وبرامجها طبقًا للمعايير القياسية والمعتمدة لكل مرحلة تعليمية ولكل نوع من المؤسسات التعليمية.

٤)التوجه نحو اللامركزية في التعليم:

قدمت وزارة التربية والتعليم بعض المبادرات الإيجابية للتحول نحو اللامركزية، ومنها (وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، ٢٠٠٨):

١.تضمين المعايير القومية للتعليم مفاهيم: المنهج المرن، والاعتماد الأكاديمي، والتشاركية، وغيرها من المفاهيم ذات الوجهة اللامركزية.

٢.إشراك المحافظات في التخطيط الاستراتيجي لمنظومة التعليم.

٣.إعداد الكوادر الفنية وتدريبها للقيام بالتخطيط الاستراتيجي في كل محافظة.

٤.التخطيط لبناء نظم داعمة لتنفيذ الخطط، وآليات العمل، وتحول الدور الرقابي للأجهزة المركزية إلى دور داعم لجهود المحافظات لتذليل ما ينشأ من صعوبات أثناء التخطيط أو التنفيذ.

٥.بدء تطبيق مفهوم الإصلاح المتمركز على المدرسة School Based Reform.

٥)مشروع استخدام التابلت في التعليم

أعلنت الدولة البدء التدريجي في خطة رقمنة المناهج التعليمية، من خلال البدء في توزيع مليون جهاز تابلت تعليمي على طلاب الصف الأول الثانوي كخطة تجريبية ابتداء من العام الدراسي٢٠١٨/ ٢٠١٩، وقد تم توزيع الأجهزة مجانا على طلاب المدارس الحكومية (عبدالمنعم، ٢٠١٩).

ويعد التابلت أبرز التقنيات الحديثة التي تم استخدامها مؤخراً في التعليم، وهو جهاز يكبر الأجهزة الخلوية (Mobiles) من ناحية الحجم، إضافة إلى أنه أصغر حجما من الحواسيب المحمولة (Laptops) أو المكتبية (Desktops). وقد انتشرت الأجهزة اللوحية (التابلت) والتي تعد تطورا من مستحدثات الكمبيوتر المحمول (Labtop)، وتختلف الأجهزة اللوحية عن الحواسيب المحمولة (Laptops) في أن الأولى توفر خاصية اللمس والكتابة على الشاشة باليد، أو باستخدام قلم خاص؛ مما يزيد من الاعتماد عليها للعمل في أماكن أكثر بأساليب جديدة وفعالة، وجعلها أكثر

قابلية للتنقل، ومتعددة الاستخدامات، حيث إنها تقدم الأداء الوظيفي الكامل للأجهزة المحمولة الحالية. وقد ظهرت فكرة التابلت لأول مرة في الخمسينات من القرن العشرين، إلا إنها كانت محدودة في المواصفات والاستخدامات نظرا لعدم توفر التكنولوجيا اللازمة لصناعة أجهزة عالية المواصفات بحجم صغير، وكانت استخداماتها تقتصر على مهام معينة كالرسم والكتابة، ثم حدثت تطورات هائلة للتابلت جعلته يتميز بالآتي (البحيري، ٢٠١٧، ص. ٥٢٦):

١. القدرة على الاتصال بالإنترنت.
٢. تصفح البريد الإلكتروني.
٣. زيارة مواقع التواصل الاجتماعي في أي مكان عن طريق شبكات المحمول والواي فاي.
٤. التواصل المباشر والفعال بين أطراف العملية التعليمية.
٥. إتاحة الفرصة لأولياء الأمور لمتابعة أولادهم.

المحور الرابع: الإطار الميداني للبحث

فيما يلي عرض للإطار الميداني للبحث، والذي يتناول الباحث في هذا الجزء، حيث يقدم عرضا لإجراءات الإطار الميداني من حيث أهداف الإطار الميداني وأداة البحث، وعينة البحث، وملخص نتائج البحث. وقد جاءت إجراءات ونتائج الإطار الميداني كما يلي:

أولاً: أهداف الإطار الميداني للبحث

هدف الإطار الميداني للبحث إلى التعرف على آراء أفراد العينة حول: أهم التحديات التي تحول دون تطوير مدارس اللغات بمحافظة دمياط، وأهم متطلبات تطويرها.

ثانيا: المجتمع الأصلي وعينة البحث

تكون المجتمع الأصلي للبحث من مديري مدارس اللغات بمحافظة دمياط وعددهم (٦١) مدير، وقد قام الباحث بمحاولة اختيار العينة ممثلة للمجتمع الأصلي قدر الإمكان، وتكونت عينة البحث من عينة عشوائية من مديري مدارس اللغات بمحافظة دمياط، وعددهم (٣٠) مدير، أي بما يعادل تقريبا حوالي ٥٠% من نسبة المجتمع الأصلي.

ثالثًا: أداة البحث

استعان البحث بمقابلة حول تحديات تطوير مدارس اللغات بمحافظة دمياط، وتكونت المقابلة من السؤالين التاليين:

١.ما أهم تحديات تطوير مدارس اللغات بمحافظة دمياط من وجهة نظرك؟

٢.ما أهم متطلبات تطوير مدارس اللغات بمحافظة دمياط من وجهة نظرك؟

وقد تم عرض هذه الأسئلة على المشرف على البحث، للتأكد من وضوحها وأهميتها وملاءمتها للتطبيق على عينة البحث.

رابعا: نتائج البحث وتفسيرها ومناقشتها

قام الباحث بجمع الإجابات الواردة من عينة البحث فيما يتعلق بأهم التحديات التي تحول دون تطوير مدارس اللغات بمحافظة دمياط، وبأهم متطلبات تطوير مدارس اللغات بمحافظة دمياط، وقام إلى تقسيمها إلى محاور فرعية، وذلك على النحو التالي:

١)وجود تحديات تحول دون تطوير مدارس اللغات بمحافظة دمياط، وتنقسم إلى:

١.تحديات متعلقة بالإدارة المدرسية وبخاصة:

أ. تهميش واستبعاد مديري المدارس وأعضاء الإدارة المدرسية من لجان التطوير بالوزارة.

ب. كثرة مهام ومسئوليات أعضاء الإدارة المدرسية.

ج.تقليدية الأنماط الإدارية وأساليب العمل المطبقة بمدرسة اللغات.

د. البيروقراطية الشديدة والتي تعوق فريق الإدارة المدرسية عن تطبيق خطط تطوير التعليم.

٢.تحديات متعلقة بالإمكانات المادية والبشرية، وبخاصة:

أ. قلة الموارد المالية بالمدارس المخصصة لتطوير العملية التعليمية.

ب. ضعف الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لوضع استراتيجية إجرائية لتطوير مدارس اللغات.

ج.ضعف البنية الأساسية التكنولوجية والمعلوماتية.

٣.تحديات متعلقة بالمعلمين، وبخاصة:

أ. غياب المعايير الموضوعية المتعلقة بالتحفيز والتقييم والمتابعة بالمدرسة من أجل تطوير التعليم.

ب. وجود عجز في عدد المعلمين في العديد من مدارس اللغات.

٤.تحديات متعلقة بالطلاب، وبخاصة:

أ. الانفلات الأخلاقي للطلاب الذي يعوق تحسين وتطوير النظام التعليمي في المدرسة.

ب. ازدحام الفصول في المدارس الثانوية للغات بالطلاب بما لا يتناسب مع عدد المعلمين فيها.

٥.تحديات متعلقة بالثقافة التنظيمية، وبخاصة:

أ. انتشار الثقافة التنظيمية الداعمة للمدير الأوحد.

ب. ضعف ارتباط نظم المحاسبية بالنتائج والأهداف المحققة سواء على المستوى المؤسسي أو المديريات والإدارات التعليمية.

ج. مركزية اتخاذ القرار

د. ضعف الآليات التي يمكن اتباعها لتلافي جوانب القصور الخاصة بتطوير مدارس اللغات.

وهذه النتائج تتفق مع ما أشارت إليه بعض الدراسات مثل دراسة سليمان (٢٠٢٢) والتي أكدت على وجود معوقات تحول دون تطوير المدارس، ومنها: نقص التمويل ونقص الكفاءة، وانخفاض كفاءة النظام التعليمي وانخفاض كفاءة التدريب والتطور التكنولوجي والابتكار، بالإضافة إلى أن إصلاحات السياسة التعليمية التي تم تنفيذها أقل من مستوى الطموحات على المستوى النظري، وليست بالكفاءة المطلوبة لإحداث التغيير والتطور. ودراسة أبو النور (٢٠١٧) التي أشارت إلى وجود مجموعة من معوقات تحول دون تطوير مدارس اللغات المصرية منها: مقاومة البعض للتغيير والتمسك بالأساليب التقليدية في العمل، ضعف البنية التحتية اللازمة للتطبيق، قلة وعي الإدارة بمفهوم ومبادئ وأهمية تطبيق الجودة. ودراسة سليمان (٢٠١٣) التي أشارت إلى أن المعلم في مدارس اللغات لا يعطي ثقلاً كبيرا لحوافز التدريب نظرا لاعتقاده بأن وجوده بمدرسة اللغات ذات المكانة المجتمعية يمثلا نوعا من التحفيز، وأن هناك حاجة لتدعيم جدارات بناء الخبرات وتطوير المهارات وجدارات بناء العلاقات في برامج تنمية معلم مدارس اللغات.

٢)أهم متطلبات تطوير مدارس اللغات بمحافظة دمياط، تتمثل في:

١. متطلبات متعلقة بالإدارة المدرسية، وبخاصة:

أ. إعطاء المزيد من الصلاحيات لمدير المدرسة لجعل المدرسة جهة اتخاذ قرار وليس تنفيذ فقط.

ب. وضع أنظمة تقييم عادلة، يقيم فيها المدير المعلمين على ما تم تحقيقه من إنجاز.

ج.الحرص على أن تتم عملية الإشراف والرقابة على الفصول بشكل دوري طوال اليوم في ضوء معايير يلتزم بها المدير وتكون معلنة للجميع، بحيث تحدث هذه العملية نقلة نوعية للمدرسة.

د. منح المدرسة المزيد من الاستقلالية مع وضع آليات صارمة للمحاسبية ترتكز على النتائج المحققة.

هـ.وضع أنظمة تقييم ومتابعة ومحاسبية صارمة تدعم خطط الصالح الإداري وتحارب الفساد المالي والإداري والتعليمي.

٢. متطلبات متعلقة بقواعد البيانات والمعلومات، وبخاصة:

أ. توفير بطاقة معلومات عن أداء الطالب على مستوى المدرسة والمنطقة التعليمية.

ب. توفير المعلومات التي توضح النسبة المئوية للطلاب في الفصلين الدراسيين من اختبارات التحصيل.

ج.توفير معلومات عن نسبة الطلاب لكل معلم، ونفقات التشغيل لكل طالب بدقة.

د. توفير بيانات عن معدلات التخرج من مدارس اللغات سنويا.

هـ.توفير معلومات عن معدلات الحضور والغياب.

و. توفير معلومات بمقدار الوقت المخصص لكل مادة دراسية.

ز. تقديم معلومات تصف المميزات الرئيسية لنظام التعليم بمدارس اللغات.

ح.توفير المعلومات لتمكين إجراء المقارنات السنوية وتحديد الأهداف المستقبلية.

ط.توفير المعلومات والبيانات الموجهة نحو حل المشكلات الحالية أو المحتملة.

٣. متطلبات متعلقة بالثقافة التنظيمية، وبخاصة:

أ. تنمية قيم العمل الجماعي وتعزيز الإبداع وتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العمل.

ب. تبني قيم العمل الجاد والتي ترتبط دائما بأنظمة التقييم.

ج.وضع أنظمة متابعة صارمة تحد من الانفلات الأخلاقي للطالب وتعيد الانضباط للمدرسة.

د. الاعتماد على التقنية الحديثة في توجيه الموارد واستثمارها.

هـ.العمل على قياس السلوك الملحوظ بدلاً من التصورات حتى تكون المؤشرات أكثر مصداقية ودقة.

و. تبني قيم الابتكار وتحفيز المعلمين على تبني ممارسات مختلفة.

وتتفق النتائج السابقة مع نتائج بعض الدراسات مثل دراسة نودرستورم Nordstorom (2016) والتي أكدت على ضرورة توسيع دائرة الاهتمام بمدارس اللغات، والتأكيد على تنمية الجوانب الثقافية والتاريخية والاجتماعية داخل مدارس اللغات، التأكيد على التنمية المجتمعية. ودراسة الحضرمي (٢٠١٩) التي أكدت نتائجها على ضرورة تزويد المدارس بدليل ارشادي حول الأساليب العلمية للتقييم المدرسي وكيفية قراءة المؤشرات وتحليلها، وتقييم الأداء من خلالها. ودراسة جوهر (٢٠١٩) والتي عرضت متطلبات بناء مؤشرات التميز بمدارس محافظة دمياط. حيث أكدت على ضرورة إعطاء الحرية الكاملة للقيادات لعمل ما يرونه في مصلحة العمل من خلال منحهم الصلاحيات الكافية للتحفيز والمكافأة. كما أوصت باتباع مبدأ اللامركزية عند وضع البرامج والمقررات الدراسية وذلك مراعاة للاختلافات البيئية، وتفويض السلطة للإدارة المدرسية مما يسهل قيامها بالأعمال الإدارية.

المحور الخامس: أهم التوصيات المقترحة لتطوير مدارس اللغات بمحافظة دمياط

انطلاقاً مما تم عرضه من الإطار النظري والميداني للبحث، وما توصلت إليه نتائج البحث، يقدم البحث التوصيات المقترحة لتطوير مدارس اللغات بمحافظة دمياط، وهي على النحو التالي:

١.تطوير مدارس اللغات، من خلال الإدارة المدرسية، عن طريق:

أ. تطوير نظام الإدارة والمتابعة والتقويم، بما يضمن انضباط سير العملية التعليمية.

ب. تدعيم قدرات القيادات المدرسية وكوادر التوجيه الفني في تطبيق منظومة تحديث مدارس اللغات.

ج.تقديم نماذج إبداعية لتكون بمثابة أساس لاستمرار تطوير مدارس اللغات.

د. مواكبة التغيرات العالمية ومسايرة التطور التكنولوجي.

هـ.الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة.

٢.تطوير مدارس اللغات من خلال المعلمين، عن طريق:

أ. تدعيم قدرات المعلمين في تطبيق منظومة تحديث مدارس اللغات.

ب. تنمية مهارات المعلمين في استخدام التقنيات العلمية الحديثة.

٣.تطوير مدارس اللغات، من خلال الطلاب، عن طريق:

أ. إعداد الطلاب للحياة في مجتمع ديمقراطي.

ب. تحسين جودة الحياة المدرسية لطلاب مدارس اللغات.

ج.تنمية قدرات الطلاب على البحث والدراسة.

د. تزويد الطلاب بالقدر المناسب من المعارف والمهارات اللازمة لتحقيق ذاتهم.

هـ.تبصير طلاب مدارس اللغات بأهمية وآلية اختيار مهنة المستقبل وذلك بعد توضيح الدور الذي يجب أن يقوموا به في هذا الجانب.

و. بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل مع التأكيد على الهوية الثقافية العربية والإسلامية للشخصية المصرية.

ز. تنمية مهارات التعليم الذاتي لدى الطلاب.

ح.تزويد الطالب بالدراسات التطبيقية التي تمكنه من مواجهة الحياة العملية في حال عدم مواصلة تعلميه العالي والجامعي.

ط.تزويد الطلاب بالمهارات الفكرية ومناهج البحث العلمي الحديث.

ي.إكساب الطلاب معرفة ذواتهم وتقدير الآخرين.

ك.تزويد الطلاب بالمهارات السلوكية والقيم العلمية.

ل.تفعيل دور مدارس اللغات في استثمار الموارد البشرية والثروةٍ المتمثلة في الطلاب وقدراتهم المختلفة والعمل على اكتشاف قدراتهم وتعليمهم وفقا لقدراتهم ولمتطلبات سوق العمل بالمجتمع.

م. تعويد الطلاب على إبداء الرأي بحرية مع احترام رأى الأخرين.

٤.تطوير مدارس اللغات من خلال المناهج الدراسية، عن طريق:

أ. تطوير المناهج الدراسية بما يواكب التغيرات والاتجاهات العالمية الحديثة.

ب. التركيز في المناهج الدراسية على تنمية مهارات التعلم الذاتي لدى الطلاب.

ج.مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب عند صياغة أساليب التقييم في المناهج الدراسية.

٥.تطوير مدارس اللغات من خلال الشراكة المجتمعية، عن طريق:

أ.زيادة التواصل والتفاعل بين المدرسة والمجتمع المحلي مما يساعد على زيادة الوعي المجتمعي.

٦.تطوير مدارس اللغات من خلال الإمكانات المطلوبة، عن طريق:

أ. توفير البنية التحتية اللازمة لتحسين القدرة التنافسية لمدارس اللغات.

ب. توفير التمويل المالي اللازم لتطوير مدارس اللغات.

المراجع

أولًا: المراجع العربية

أبو النور، محمود أبو النور عبد الرسول (٢٠١٧). متطلبات تطبيق ستة سيجما بالمدارس الرسمية للغات بمصر: دراسة ميدانية بمحافظة الجيزة. مجلة الإدارة التربوية. الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٤ (١٤)، ٢١٥ – ٢٧٩.

أبو زيد، طه (٢٠٠٣، ١٠– ١١ مايو): «تقرير موجز عن المحور المالي في المدارس التجريبية الرسمية للغات، مؤتمر تطوير التجريبيات الأول المدرسة التجريبية وتحديات عصر التنافسية، مدرسة المستقبل التجريبية المتكاملة، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، إدارة التجريبيات.

البحيري، شيرين عبد الحفيظ (٢٠١٧). تأثير التابلت في تنمية المهارات التعليمية والتربوية لطالب التعليم الأساسي: دراسة تطبيقية على طالب الصفين الرابع والخامس الابتدائيين. مجلة البحوث الإعلامية، جامعة القاهرة، ٢ (٤٨)، ٥٠٩– ٥٤٠.

جوهر، على صالح (٢٠٠٣). التخطيط التربوي والتنمية. المنصورة: المكتبة العصرية.

جوهر، على صالح (٢٠١٩). متطلبات بناء مؤشرات التميز بمدارس التعليم الثانوي العام بمحافظة دمياط. مجلة كلية التربية بدمياط، كلية التربية، جامعة دمياط، ٧٢، ٢٧٨ – ٣١٤.

جوهر، علي صالح والباسل، ميادة فوزي (٢٠١٧). التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات التعليمية بالوطن العربي، المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

حسن، فاطمة عبد القادر (٢٠٠٢، ٢٨ – ٢٩ أبريل). معلم المدرسة الثانوية التجريبية الرسمية للغات: دراسة تقويمية في ضوء متطلبات تطويرها»، من بحوث مؤتمر جودة التعليم في المدرسة المصرية، كلية التربية، جامعة طنطا.

الحضرمي، فريدة بنت خليفة (٢٠١٩). تقييم الأداء المدرسي بسلطنة عمان في ضوء المؤشرات التربوية. مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية. الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، ١١٣، ١٣٧ – ١٦٣.

الخطيب، رحاب علاء الدين محمد (٢٠٢٠). التعليم الثانوي العام في ضوء مجتمع المعرفة. مجلة العلوم التربوية. كلية التربية بقنا، جامعة جنوب الوادي، ٤٤، ٩١ – ١٢٥.

خليفة، شعبان عبد العزيز (٢٠١٩). بنك المعرفة المصري ومجتمع المعرفة. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف، جامعة القاهرة، ٣(٢)، ٧-٩.

خليل، ياسر محمد (٢٠١٧). القيادة الاستراتيجية ودورها في تحسين الميزة التنافسية. مجلة البحث العلمي في التربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ٥(١٨)، ١٢٣-١٤٤.

رشدي، شريف وإسماعيل، إسراء (٢٠١٢، يناير). الواقع الافتراضي الانعكاسات السياسية والاقتصادية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٤٧(١٨٧)، ٩٢- ٩٥.

ساويرس، فؤاد (٢٠٠٣، ١٠- ١١ مايو). المدارس التجريبية وأهدفها»، من بحوث مؤتمر التجريبيات الأول، «المدرسة التجريبية وأهداف عصر التنافسية»، مديرية التربية والتعليم بالقاهرة.

سليمان، السعيد السعيد بدير (٢٠٢٢). التعليم الثانوي العام في فنلندا وكيفية الإفادة منه في مصر. مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، ١٠٧، ١٥٩- ١٨٠.

سليمان، هالة عبدالمنعم أحمد (٢٠١٣). التنمية المهنية المبنية على الجدارات لمعلمي بعض مدارس اللغات التجريبية المتكاملة في مصر: دراسة تحليلية. دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية، جامعة حلوان، ١٩ (٣)، ٦٧٧ – ٧٣٢.

عبد المنعم، إبراهيم (٢٠١٩). تطوير التعليم مشروع مصر القومي. دراسات وبحوث الهيئة العامة للاستعلامات، مصر

عبد النعيم، إيمان محمود محمد (٢٠٢٠). الإدارة بالأهداف مدخل لتحقيق الميزة التنافسية بمدارس التعليم الثانوي العام بمحافظة أسوان: دراسة ميدانية. مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٤٤ (٤)، ١٥-١٦٦.

عبد النعيم، محمد جاد أحمد (٢٠١٤). التغيير التنظيمي في مدارس التعليم الثانوي العام في مصر من وجهة نظر العاملين به: دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج. مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة أسيوط، ٣٠(٤)، ٤٩٧ – ٥٦٦.

عطيه، طه محمد عبد العزيز (٢٠١٥). تصور مقترح لتطبيق الإدارة التشاركية في المدارس الثانوية العامة بمصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.

علي، صبري الأنصاري إبراهيم (٢٠١٦). نشأة وتطور مدارس اللغات التجريبية الرسمية في مصر وبداية انتشارها. مجلة العلوم التربوية، كلية التربية بقنا، جامعة جنوب الوادي، ٢٦، ١٥٩ – ١٧١.

عيسوي، إيمان طلعت (٢٠١١): تطوير إدارة المدارس التجريبية الرسمية للغات في ضوء مدخل اللامركزية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم أصول التربية، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

محمد، أسماء حسين (٢٠٢٠). بنك المعرفة المصري ودوره في دعم وتطوير التعليم الثانوي العام: دراسة ميدانية لاستطلاع آراء المعلمين. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف، جامعة القاهرة، ٧(٣)، ١٥٠- ١٧٩.

محمد، هبة تقي محمد (٢٠٠٩). تطوير الإدارة المدرسية بنظام الحكومة الإلكترونية. كفر الشيخ: دار العلم والإيمان.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١١، يونيو). مؤشرات الأداء الاقتصادية والاجتماعية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة.

المهدي، سوزان محمد (٢٠٢٢). الإدارة الإلكترونية مدخلا لتحقيق الجودة والتميز لمدارس التعليم الثانوي العام في مصر. مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية. كلية التربية، جامعة سوهاج، ١٢، ٥٥١- ٥٧٥.

وزارة التربية والتعليم: قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ومعدل بقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٨، مطبعة الوزارة، القاهرة، ١٩٨٨.

وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتعليم الخاص – بيان بعدد التلاميذ المتقدمين للالتحاق بمدارس اللغات، الخاصة للعام الدراسي ١٩٧٨/ ١٩٧٩.

وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (٧٦) بشأن مدارس تجريبية ملحقة بكليات التربية، بتاريخ ١٧/ ٤/ ١٩٧٩.

وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (٩٧) بشأن اعتبار مدارس اللغات مدارس تجريبية ذات طبيعة خاصة، بتاريخ ٥/ ٦/ ١٩٧٧.

وهبة، عماد صموئيل وعلي، رجاء التوني وزيدان، محمد فوزى (٢٠٢٠). رؤية لإصلاح التعليم الثانوي العام بمصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٣، ٢٥٧– ٢٩٢.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Hyde, G. D. (2013). Education in modern Egypt (RLE Egypt): Ideals and realities. Routledge.

Ille, S., & Peacey, M. W. (2019). Forced private tutoring in Egypt: Moving away from a corrupt social norm. International Journal of Educational Development, 66, 105-118.

Malgorzata, Stokowski (2012). The Education System of Egypt: Contexts, Frames and Structures. Problems of education in the 21st century Volume 40, 2012

Nordstorom, j. (2016). parents reasons for community language schools : linsight from ahigh-shift , Language and Education, 30 (6), 519-535.

Prevoo , marielle J.L.; Malda, Maike; Mesman, Judi; Van Ijzendoorn, Marinus H. (2016). Within- and Cross-Language Relations between Oral Language Proficiency and School Outcomes in Bilingual Children with an Immigrant Background. Review of Educational Research, 86 (1), 237-276.

Sobhy, H. (2012). The de-facto privatization of secondary education in Egypt: A study of private tutoring in technical and general schools. Compare: A Journal of Comparative and International Education, 42(1), 47-67.

جامعة دمياط
Damietta University
كلية التربية
قسم أصول التربية

ملحق رقم (١)

مقابلة حول:

تحديات تطوير مدارس اللغات بمحافظة دمياط

إعداد

الباحث: تامر كمال الزيني

بحث مستل من رسالة ماجستير

تخصص (أصول التربية)

الأستاذ الدكتور/ علي صالح جوهر

أستاذ التخطيط التربوي المتفرغ

بكلية التربية – جامعة دمياط

وعميد كلية التربية النوعية الأسبق

١٤٤٥هـ – ٢٠٢٣م

كلية التربية
قسم أصول التربية

السيد الفاضل الأستاذ/ .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

يقوم الباحث بإجراء بحث في أصول التربية بعنوان:

" تحديات تِطوير مدارس اللغات بدمياط من وجهة نظر مديريها "

وذلك استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في التربية، ويحاول الباحث من خلال هذه المقابلة التعرف على تحديات تطوير مدارس اللغات بمحافظة دمياط، ومتطلبات تطوير مدارس اللغات بمحافظة دمياط؛ لوضع مجموعة من الاقتراحات، ولهذا الغرض قام الباحث بتصميم مقابلة مفتوحة.

لذلك يرجى التفضل من سيادتكم بالإجابة على أسئلة المقابلة، علماً بأن البيانات والمعلومات المسجلة التي سوف يتم الحصول عليها سرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

ونشكر سيادتكم لحسن تعاونكم وعظيم جهدكم من أجل تحقيق أهداف البحث..

البيانات الأساسية

الاسم :	
المدرسة:	
الإدارة التعليمية:	

ما أهم تحديات تطوير مدارس اللغات بمحافظة دمياط من وجهة نظرك؟

.....

.....

.....

ما أهم متطلبات تطوير مدارس اللغات بمحافظة دمياط من وجهة نظرك؟

.....

.....

.....

ولسيادتكم جزيل الشكر والتقدير..

الباحث/ تامر كمال الزيني